

رجل يقتل أسرة من 4 أفراد بالتجمع بسبب خلاف مالي يكشف انهيارًا اجتماعيًا يُغذيه العوز



الاثنين 10 أغسطس 2026 06:30 م

هزت جريمة قتل أسرة مكونة من 4 أفراد في حي النرجس بالتجمع الخامس الرأي العام، بعدما نسبت التحريات الأولية الواقعة إلى خلاف مالي، لتفتح المذبحة ملف الانتقام الدموي وسط العوز والانهيار الاجتماعي

وتفضح الواقعة مجتمعا سحقه الغلاء والديون وتركته السلطة بلا حماية نفسية أو اجتماعية، حتى أصبحت الخلافات على المال والميراث والشراكات قنابل مؤجلة، تنفجر داخل البيوت وبين الأصدقاء وتحصد الأبرياء بأبشع الطرق

وبحسب التحقيقات الأولية، بدأ المتهم بقتل رب الأسرة، ثم بعث إلى زوجته رسالة كاذبة ادعى فيها تعرض زوجها لحادث سير، وحدد موقعا طلب منها التوجه إليه برفقة ابنتيها 16 و14 عاما

في المقابل، وصلت الأم وابنتاها إلى المكان طلبا لإنقاذ الأب، قبل تعرضهن لإطلاق النار والعثور على جثامينهن داخل سيارة مغطاة ببيت متوقفة أياما، بينما وُجد جثمان الزوج في مسكن الأسرة

وفوق ذلك، تكشف طريقة الاستدراج أن النزاع المالي لم ينته بانفعال عابر، بل تحول وفق التصور الأولي للتحقيقات إلى انتقام مخطط استهدف محو أسرة كاملة، بما يعكس تراجعاً مخيفاً في قيمة الحياة

وعلى الرغم من استمرار التحقيق، تعيد الواقعة إلى الواجهة جرائم قتل ارتبطت بديون وميراث وسرقة وشراكات متنازع عليها، وسط غياب سياسة حكومية تتعامل مع العوز والتفكك باعتبارهما تهديدا مباشرا للسلام الاجتماعي

حين يصبح المال قاتلا

وترى حنان سالم، أستاذة علم الاجتماع، أن جرائم القتل داخل دوائر الأسرة ترتبط بالخلافات والمواريث والضائقة المالية، إلى جانب التنشئة القاسية والتفكك وتراجع القيم التي تمنع استخدام العنف لحسم النزاعات

وانطلاقاً من ذلك، لا يظهر المال في هذه الجرائم بوصفه أوراقاً أو ديوناً فقط، بل يتحول إلى معنى للكرامة والسيطرة والانتقام، فيرى المعتدي أن قتل خصمه أقرب من قبول الخسارة أو التسوية

وبالتالي، يدفع تآكل الدخول وارتفاع الالتزامات وتراكم الديون مزيداً من الأسر إلى صراعات مستمرة، بينما تغيب خدمات الوساطة والاستشارات القانونية والنفسية التي كان يمكنها احتواء الخلاف قبل انتقاله إلى التهديد والعنف

كما أن نزاعات الميراث تكشف انهيار الروابط حين يتحول الشقيق إلى خصم، مثل قضية الشرقية التي أُحيل فيها مهندس إلى المفتي لاتهامه بقتل شقيقه بعد خلاف بينهما على تقسيم التركة

لذلك، لا يكفي وصف الجريمة بأنها خلاف مالي، فذلك التعبير المختصر يخفي سنوات محتملة من الغضب والديون والتهديدات والتقاضى، ويعفي المؤسسات من السؤال عما فعلته لمنع النزاع من الوصول إلى الدم

ومن ثم، تصبح سرعة الفصل في المنازعات المدنية وتنفيذ الأحكام وتوفير وساطة موثوقة جزءا من الوقاية من الجريمة، لأن العدالة البطيئة تترك الأطراف داخل صراع مفتوح يستنزف المال والأعصاب والثقة

غير أن الحكومة تواجه الانهيار الاجتماعي بالخطب الأخلاقية والعقوبات اللاحقة، بينما تستمر في إنتاج الفقر عبر الغلاء وتراجع الخدمات والبطالة، ثم تتعامل مع الضحايا باعتبارهم حوادث منفصلة لا نتيجة لبيئة تتآكل

العوز يهدم الروابط

ويؤكد أحمد عبد الله، أستاذ الطب النفسي، أن العنف ينتج من تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وبيولوجية، وهو ما يعني أن الضائقة لا تصنع قاتلا تلقائيا لكنها ترفع الضغط داخل بيئة هشة

وعلاوة على ذلك، لا يرتكب ملايين الفقراء جرائم، لكن العوز المستمر يضعف القدرة على الاحتمال ويضعف النزاعات ويهدم الإحساس بالأمان، خاصة حين يجتمع مع الإدمان أو الاضطراب أو الميل السابق إلى العدوان

وبناء على ذلك، تكشف مذبحة التجمع وجهها قاسيا لمجتمع باتت فيه الخسارة المالية مبررا للانتقام من زوجة وطفلتين، رغم أنهن لم يكن طرفا مباشرا في أصل النزاع المتداول بالتحقيقات الأولية

في الوقت نفسه، شهدت منطقة السلام مقتل شاب على يد صديقه عقب خلاف مالي، بينما قضت محكمة الجنايات بإعدام متهمين في قضية الهرم بعد قتل رجل لسرقة حقيبة تضم 90 ألف جنيه

وعندئذ، يظهر تكرار قتل الأقارب والأصدقاء أن الثقة نفسها أصبحت مدخلا للجريمة، إذ يستغل الجاني معرفة الضحية وعلاقته بها لاستهدافها، بعدما تفقد الروابط الاجتماعية قدرتها على توفير الأمان والحماية المتبادلة

لهذا، يضاعف انتشار المخدرات الأزمة عبر إضعاف الحكم على العواقب وزيادة الاندفاع والحاجة إلى المال، لكن غياب العلاج المدعوم يجعل الأسرة تواجه الإدمان وحدها حتى يتحول إلى عنف أو سرقة

أما الخدمات النفسية، فتبقى بعيدة ومكلفة وموصومة اجتماعيا، ما يترك الغضب والاضطرابات من دون علاج مبكر، بينما لا تتحرك المؤسسات إلا بعد جريمة كبرى تنصدر الشاشات وتتحول إلى مادة للفرجة

مجتمع بلا حماية

ويحذر الطبيب النفسي عمرو أبو خليل من أن غياب الإحصاءات الدقيقة عن الجرائم الأسرية يمنع التحليل الحقيقي، ويترك المجتمع أمام روايات صادمة لا تكشف الحجم الفعلي للظاهرة أو اتجاهاتها وأسبابها المتغيرة

وبالمثل، لا تنشر وزارة الداخلية بيانات حديثة ومفصلة تسمح بمقارنة جرائم القتل المرتبطة بالمال سنويا، وبذلك تعجز الجامعات والباحثون عن تحديد المحافظات والفئات والدوافع التي تحتاج إلى تدخل وقائي عاجل

إضافة إلى ذلك، يترافق غياب الأرقام مع غياب برامج الدعم الأسري والنفسي، فلا يجد المدين أو المتنازع على ميراث أو الشريك المهدد جهة سريعة يلجأ إليها قبل أن تتحول الخصومة إلى مواجهة

ورغم تشديد العقوبات، لا يتحقق الردع حين يطول التقاضي ويضعف تنفيذ الأحكام ويشعر المواطن بأن القانون بعيد أو انتقائي، فيلجأ بعض الأفراد إلى القوة باعتبارها طريقا أسرع لاسترداد حق حقيقي أو مزعوم

وعلى صعيد الوقاية، تحتاج الدولة إلى مراكز محلية لتسوية النزاعات ودعم المدينيين وعلاج الإدمان والصحة النفسية، مع آليات لاستقبال تهديدات القتل وفحصها قبل أن تتحول الرسائل الغاضبة إلى خطة تنفيذ

إلى جانب ذلك، يجب نشر بيانات الجريمة بشفافية ومتابعة القضايا بعد ضجيجها الإعلامي، لمعرفة ما إذا كانت العقوبات وحدها تقلل العنف أم أن غياب الحماية الاجتماعية يعيد إنتاج المأساة بأسماء وأماكن جديدة

وفي المحصلة، لا تختصر مذبحة التجمع في متهم وخلاف مالي، بل تكشف بلدا ينهش العوز روابطه ويطيل القانون نزاعاته وتغيب الدولة عن وقايته، حتى يصبح المال أثمن من حياة أسرة كاملة